

Journal Homepage: <https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context>

E-mail: [m.journalpolst@uomisan.edu.iq](mailto:m.journalpolst@uomisan.edu.iq)

Vol.(2) No (1) June 2026

DOI: <https://10.65441/umisa.2026.021458>

### (Article Review)

## **Impact of Economic Sanctions on Diplomatic Relations: A Comparative Analysis in United State**

**Dr. Maha Shukr Mahmoud Hassan**

**تأثير العقوبات الاقتصادية على العلاقات الدبلوماسية: تحليل مقارنة في الولايات المتحدة**  
**مراجعة: م. د. مها شكر محمود حسن**

نشرت الكاتبة (إيزابيلا ديفيس)، المتخصصة في العلاقات الدولية والعلوم السياسية في جامعة (Princeton University)، وحاصلة على معرفات رقمية دولية (DOI). في مجلة (Journal of International Relations (JIR)، مقالاً بعنوان (Impact of Economic Sanctions on Diplomatic Relations: A Comparative Analysis in United State). وترجمة إلى اللغة العربية (تأثير العقوبات الاقتصادية على العلاقات الدبلوماسية: تحليل مقارنة في الولايات المتحدة).

يركز المقال على التحول الذي شهدته العقوبات الاقتصادية من كونها وسيلة ضغط مالي بحتة إلى أداة استراتيجية لها آثار بعيدة المدى على الفضاء الدبلوماسي، مع تسليط الضوء على ما تصفه الباحثة بـ "التكلفة الدبلوماسية المستترة" التي تتحملها الدولة الفارضة، في هذه الحالة الولايات المتحدة الأمريكية. وي طرح المقال تساؤلات مركزية تتعلق بكيفية توازن الولايات المتحدة بين تحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية من خلال العقوبات، وبين الحفاظ على قوة ومصادقية قنواتها الدبلوماسية التقليدية.

يبدأ المقال بإرساء إطار نظري متين يمكن القارئ من فهم التحولات في بنية النظام الدولي خلال العقد الأخير. تشير الباحثة إلى أن العقوبات الأحادية الجانب، التي كانت في السابق مجرد أداة ضغط اقتصادية، أصبحت اليوم سلاحاً ذا حدين؛ فهي من جهة تسعى لفرض الإرادة السياسية للدولة الفارضة، ومن جهة أخرى تقوّض أسس الدبلوماسية التقليدية المبنية على التفاوض والمصالح المتبادلة. وقد نجح المقال في توضيح هذه الثنائية بشكل متسق، من خلال تحليل التحولات الاقتصادية والسياسية في النظام الدولي، مع إبراز كيف أن الضغوط الاقتصادية قد تؤدي أحياناً إلى نتائج عكسية، بما في ذلك تراجع مصداقية الدولة الفارضة على الساحة الدولية وبرز تحالفات جديدة للدول المستهدفة بعيداً عن الهيمنة الغربية.

اعتمدت الباحثة على المنهج المكتبي (Desk Methodology) لتحليل البيانات الثانوية، ما أتاح لها رصد التطورات التاريخية واستنتاج أنماط سلوكية محددة للدول المتأثرة بالعقوبات، وربطها بالنتائج الدبلوماسية. ويبرز المقال نجاح الباحثة في توظيف ثلاثة أطر نظرية متداخلة، والتي شكلت قاعدة تحليلية قوية لفهم تأثير العقوبات على العلاقات الدولية:

**أولاً: نظرية الإكراه الاقتصادي**، التي توفر تفسيراً واضحاً للدوافع السياسية وراء فرض القيود التجارية والمالية على الدول المستهدفة، موضعاً سعي الدول الفارضة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية عبر الضغط الاقتصادي بدلاً من الحلول التفاوضية المباشرة.

ثانياً: نظرية المعاملة بالمثل، والتي تفسر الاستجابة الانتقامية للدول المستهدفة للعقوبات، وما يترتب على ذلك من إعادة هيكلة تحالفاتها وبناء شبكات اقتصادية ودبلوماسية بديلة.

ثالثاً: والأهم نظرية الاعتماد المتبادل، التي توضح بشكل متقن كيف يؤدي تمزيق الروابط الاقتصادية بين الدول إلى إضعاف آليات منع الصراعات الدبلوماسية، وهو ما يضيف بعداً استراتيجياً مهماً لفهم تأثير العقوبات على المدى الطويل. يُظهر المقال فهماً معمقاً للأدبيات السابقة، بما في ذلك أعمال روبرت بايب وغيرها من الدراسات الكلاسيكية التي ناقشت جدوى العقوبات الاقتصادية. ويتميز بالقدرة على المزج بين هذا الجدل الأكاديمي التاريخي وتحليل الواقع الجيوسياسي المتغير، ما يجعله حلقة وصل مهمة بين النظريات الكلاسيكية والتطورات السياسية لعام 2024. كما أن المقال لا يقتصر على عرض المعلومات الأكاديمية فحسب، بل يقدم قراءة نقدية للسياسات الأمريكية، مما يعكس قدرة الباحثة على تحليل القضايا المعقدة بعمق، وتقديم استنتاجات استراتيجية قابلة للنقاش على المستويين الأكاديمي والعملي.

فيما يخص نتائج المقال، تقدم الباحثة قراءة نقدية دقيقة حول ما تسميه "تآكل المصادقية الدبلوماسية" للولايات المتحدة نتيجة الاعتماد المفرط على العقوبات الاقتصادية، سواء في شكل حظر تجاري أم تجميد للأصول. وتوضح النتائج أن الدول المستهدفة للعقوبات غالباً ما تطور استراتيجيات تكيف دبلوماسية، تتضمن إعادة بناء تحالفات سياسية واقتصادية بديلة خارج المنظومة الغربية، ما يقلص بشكل كبير من قدرة الدبلوماسية الأمريكية على حل النزاعات المستقبلية بطرق سلمية وفعالة. إن هذا الاستنتاج يمثل الإضافة الجوهرية للمقال، إذ يحذر من أن العقوبات قد تحقق مكاسباً اقتصادية قصيرة المدى، لكنها تتسبب في خسائر استراتيجية على المستوى الدبلوماسي والسياسي على المدى الطويل، ما يطرح تساؤلات مهمة حول جدوى الاعتماد المفرط على العقوبات كأداة رئيسية للسياسة الخارجية.

كما يبرز المقال أهمية مفهوم القوة الناعمة باعتباره آلية موازنة للسياسات القسرية، مشيراً إلى أن إغلاق القنوات الدبلوماسية بالتزامن مع فرض العقوبات يمكن أن يؤدي إلى انسداد سياسي قد يتفاقم إلى أزمات غير محسوبة. ويوضح المقال أن الاعتماد على العقوبات وحدها، دون تكامل مع أدوات القوة الناعمة، قد يحد من مصداقية الدولة الفارضة ويؤثر على فعاليتها على المستوى الدولي. وتعكس الطريقة التي يعرض بها المقال هذه العلاقة بين السياسات الاقتصادية والدبلوماسية قدرة الباحثة على الجمع بين التحليل الواقعي للسياسة الدولية وفهم التأثيرات بعيدة المدى، ما يتيح للقارئ تقدير الدور المركب للعقوبات ضمن الاستراتيجيات الشاملة للدولة.

بالمحصلة، يمكن القول إن المقال يشكل إضافة مهمة إلى المكتبة الأكاديمية في مجال العلاقات الدولية، إذ يقدم رؤية شاملة حول العلاقة بين العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية، ويبين الحاجة إلى موازنة السياسة الاقتصادية مع أدوات الدبلوماسية الناعمة لضمان تحقيق أهداف الدولة دون التأثير على مصداقيتها الدولية. كما يوفر المقال إطاراً مرجعياً مفيداً لأي دراسات مستقبلية تهدف إلى تقييم أثر العقوبات الاقتصادية على العلاقات الدولية، وبتحليل للقارئ فهماً أعمق للتعقيدات الاستراتيجية المرتبطة باستخدام العقوبات كأداة للسياسة الخارجية.

([Maha.shukr@copolicy.uobaghdad.edu.iq](mailto:Maha.shukr@copolicy.uobaghdad.edu.iq)) جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية / قسم الدراسات الدولية

<https://orcid.org/0009-0004-6495-8610>



[This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)